مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

قدرة أفريقيا على استيعاب سلاسل التوريد العالمية الكثيفة التكنولوجيا

استعراض عام



تقرير التنمية الاقتصادية

في **أفريقيا**

2023

الأمم المتحدة

EDAR 2023

مـــؤتـــمـــر الأمـــم المـتـحـــدة للتـجـــارة والتـنـمـيـــة

تقرير التنمية الاقتصادية
في أفريقيا 2023

قدرة أفريقيا على استيعاب سلاسل التوريد العالمية الكثيفة التكنولوجيا

استعراض عام



جنيف، 2023

حرِّر هذا المنشور بالاستعانة بمصادر خارجية.

منشور للأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

UNCTAD/ALDC/AFRICA/2023 (Overview)



سلاسل التوريد العالمية:
تحويل الاضطراب إلى فرصة

بحسب *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2023*؛ توفر *قدرة أفريقيا على استيعاب سلاسل التوريد العالمية الكثيفة التكنولوجيا* نظرة ثاقبة فريدة حول إمكانية زيادة الاندماج في سلاسل التوريد في أفريقيا من خلال الجمع بين المعارف حول كيفية تعزيز أفريقيا لتنويع سلسلة التوريد في القطاعات الكثيفة المعرفة والتكنولوجيا.

ففي السنوات الأخيرة، تعرضت سلاسل التوريد العالمية لضغوط هائلة نتيجة اضطرابات تجارية غير مسبوقة وعدم الاستقرار الاقتصادي والأحداث الجيوسياسية والكوارث الطبيعية. ونتيجة لذلك، تعطّلت سلاسل التوريد هذه بشدة، ما أدى إلى قيام اللاعبين الرئيسيين؛ مثل سلسلة المصنّعين والموزّعين والمرسلين، وغيرهم من المشاركين في إنتاج سلع من نوع معين وطرحها في السوق، بإعادة النظر في طرق تعزيز قدرة سلسلة التوريد على الصمود. وعلى الرغم من انخفاض اندماج الاقتصادات الأفريقية في سلاسل التوريد نسبياً مقارنة بالمناطق الأخرى، فللاضطرابات في عمليات سلسلة التوريد تأثير سلبي أكثر من متناسب على اقتصاداتها.

ويتطلّع اللاعبون الرئيسيون وأصحاب المصلحة إلى تعزيز قدرة سلاسل التوريد الحاليّة على الصمود من خلال تنويع مصادرها. وهذا من شأنه أن يتيح فرصة للاقتصادات الأفريقية لكي تزيد مشاركتها في سلاسل التوريد العالمية. فمثلاً، تأثرت سلسلة توريد أشباه الموصلات، التي تضم مئات الموردين وعملية معقدة لتصنيع الرقائق الدقيقة والمكونات الحيوية الأخرى في صناعات الإلكترونيات والسيارات، سلباً خلال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008–2009، وكذلك خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد–19) الأخيرة. وسيركز هذا التقرير على الصناعات الأخرى التي تعرضت لضغوط سلسلة التوريد خلال الصدمات العالمية والكوارث البيئية السابقة، مع ما يرتبط بها من صعوبات في التجارة والاستثمار. وتشمل هذه الصناعات، صناعات السيارات

والإلكترونيات والطاقة المتجددة والمنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية، وهي صناعات استراتيجية وناشئة تتطلب استخدام المعادن الهامّة والمعادن متقدّمة التقنية للتصنيع والخدمات.

ويمكن لأفريقيا، التي تفتخر بإمدادات وفيرة من المواد الخام المفيدة في قطاعات الطاقة والسيارات والإلكترونيات، أن توفر فرصة لتنويع سلاسل التوريد العالمية ومنعتها، من خلال توفير سوق إقليمية جديدة للشركات والصناعات، في سعيها لتوسيع علاقاتها مع سلسلة التوريد. ويقدّم الإطار أدناه تعريفاً لتنويع سلسلة التوريد وما ينطوي عليه بالنسبة للبلدان الأفريقية.

ومع سعي الشركات المتعددة الجنسيات إلى توسيع سلاسل التوريد الخاصة بها لتشمل مناطق متنوعة، يمكن للبلدان الأفريقية أن تكون مصادر محتملة للموارد المعدنية متقدّمة التكنولوجيا على طول سلاسل توريد أقصر وأبسط، مع التأثير الإضافي في المساهمة في التنمية المستقرّة للصناعات الناشئة في القارة. وسيكون من الضروري إبرام اتفاقات عادلة أكثر بين المستثمرين والدول، أو اتفاقات الحكومات المضيفة، لا سيما بالنسبة للمعادن والفلزات الهامّة المستخدمة في منتجات التكنولوجيا المتقدمة وسلاسل التوريد، من أجل نجاح تطوير الصناعات المحلية وتحسين قدرة الشركات المحلية على تصميم أو شراء أو تصنيع الأجزاء والمكونات الضرورية في سلاسل التوريد الكثيفة التكنولوجيا المتقدّمة.

وقد دفعت الشروط غير المتكافئة في عقود التعدين وتراخيص التنقيب بالعديد من الحكومات في أفريقيا إلى استعراض قوانينها وأنظمتها المتعلّقة بالتعدين لتسخير الفرص التجارية للمؤسسات المحلية وجني فوائد التعدين بنطاقه الواسع وكثافة رأس المال على نحو أفضل، من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في بلدانها. وحتى الآن، لدى 17 بلداً أفريقياً أنظمة للمحتوى المحلّي، وهي أنغولا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسيراليون وغانا وغينيا والكاميرون وكوت ديفوار ومالي وموزامبيق وناميبيا والنيجر . ففي زامبيا، مثلاً، يستأثر المورّدون الأجانب بنحو 96 في المائة من السلع والخدمات الموردة للمناجم، في حين يسهم المورّدون المحليون بنحو 4 في المائة، ولا سيما في الخدمات (المطاعم والأمن وصيانة المكاتب). وتوضّح هذه الحالة أهمية السياسات السليمة للمحتوى المحلي في تطوير سلاسل التوريد المحلية وتيسير إنشاء روابط خلفية في قطاع التعدين، مثل توليد قيمة مضافة في قطاعات التوريد المحلية، أو خلق فرص عمل محلية أو نقل التكنولوجيا.

وفي ظل هذا السيناريو، سيبدأ التحديث المحتمل لعملية التصنيع، مقترناً بخلق سريع للثروة بالنسبة للطبقة المتوسطة الصاعدة في أفريقيا، في إتاحة الفرص لتطوير قواعد الموردين المحليين، وتوسيع الإنتاج المحلي، وزيادة القوى العاملة الأفريقية والسوق الاستهلاكية. ونظراً لاهتمام المستثمرين المحتملين والموردين العالميين بتعميق حضورهم في جميع أنحاء القارة الأفريقية، ستكون حوافز الاستثمار وبناء شراكة مع المورّدين والعملاء المحليين أساسية.

ومع ذلك، ستتطلب المغامرة في أفريقيا، كوجهة لسلسلة التوريد، استثمارات هائلة في البنية التحتية الملائمة، فضلاً عن توافر رأس المال البشري والتكنولوجيا. ففي العديد من البلدان الأفريقية، تعدّ حالة تطوير البنية التحتية – النقل والمستودعات وغيرها من المرافق – التي لم تصل بعد إلى مستوى وجودة البلدان النامية والناشئة الأخرى، أحد العوائق الرئيسية أمام الخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد في القارة. غير أن المبادرات الوطنية والإقليمية الهادفة إلى زيادة تمويل تطوير البنى التحتية وتحسين الأداء اللوجستي في أفريقيا، مثل برنامج الاتحاد الأفريقي لتطوير البنية التحتية في أفريقيا، تعدّ مبادرات واعدة ويمكن أن تعزز استراتيجياً إدماج الاقتصادات الأفريقية في سلاسل التوريد الإقليمية والعالمية.

وعلى الرغم من انخفاض المستويات الحالية للتكنولوجيا ورأس المال البشري في أجزاء كثيرة من إفريقيا، والتي يمكن أن تشكّل عائقاً إذا اعتبرنا أن المكاسب في الإنتاجية والقيمة المضافة حاسمة في تعزيز سلاسل التوريد في جميع أنحاء القارة، تبرز الفرص التي يمكن أن تتغلب على عوامل الخطر العالقة هذه. ويشار إلى أن فئة السكان الشباب والمتزايدة في أفريقيا، والذي من المتوقع أن تصل إلى 2,5 مليار نسمة بحلول عام 2050 – أي ربع سكان العالم – تتبنى التكنولوجيا وتتمتع بالعديد من المزايا التي يمكن أن تغري الشركات التي تسعى إلى توسيع علاقاتها مع الموردين والمستهلكين في أفريقيا. وما فتئت التكنولوجيا وعمليات الابتكار في القارة تتطور بشكل متزايد بدفع من رواد الأعمال الشباب. وأبلغ النظام العالمي لاتصالات الهواتف المحمولة عن وجود 618 مركزاً تكنولوجياً نشطاً في أفريقيا في عام 2019، مقارنة ب 442 مركزاً بين عامي 2016 و2018. وسيعزز هذا النظام البيئي التكنولوجي المتنامي من عقلية الابتكار وريادة الأعمال والمهارات التي ستجذب في النهاية المستثمرين والشركات المشاركة في سلسلة التوريد القائمة على التكنولوجيا. ومن خلال نقل بعض سلاسل التوريد الخاصة بها إلى أفريقيا أو الدخول في شراكة مع الموردين المحليين، ستساهم هذه الشركات في خلق فرص العمل، لا سيما في الصناعات الرقمية والصناعات الكثيفة التكنولوجيا، وبالتالي في نمو الدخل. وبما أن الصناعات الكثيفة التكنولوجيا تميل إلى تقديم أجور أعلى ويمكن أن يكون لها أثر إيجابي مضاعف على الوظائف، فستكون لإمكانية توليد المزيد من فرص العمل في تلك القطاعات

فوائد لا يمكن إنكارها للقوى العاملة، وستعزز التنمية المستدامة في أفريقيا. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، يكسب العاملون في صناعات التكنولوجيا المتقدمة، في المتوسط، 101,8 في المائة أكثر من العاملين في الصناعات غير المتقدمة تكنولوجياً. ويمكن أن تساعد بيئة مواتية للشركات في تلك الصناعات، لإقامة أو بناء علاقات جديدة مع الموردين في البلدان الأفريقية، في رفع الأجور في أفريقيا، حيث يبلغ الحد الأدنى 220 دولاراً في الشهر، مقابل 668 دولاراً كمتوسط في الأمريكتين.

فرص جديدة لتنوّع سلاسل التوريد العالمية واستدامتها: الميزة النسبية لأفريقيا

كشفت الأزمات الأخيرة أن الاقتصادات غير المتنوعة في أفريقيا لا تزال ضعيفة. فعلى سبيل المثال، أدت الآثار المستمرة لأزمة كوفيد–19، التي تفاقمت بسبب الآثار التضخمية التي تعزى جزئياً إلى الحرب في أوكرانيا، إلى تراجع النمو الاقتصادي في أفريقيا بمقدار 0,8 نقطة مئوية، من 4,5 في المائة في عام 2021 إلى 3,7 في المائة في عام 2022. وسيخلق الاندماج في سلاسل التوريد، وبالتالي تنويع الاقتصادات الأفريقية، اقتصاداً يتمتع بقدرة أكبر على الصمود في وجه الصدمات. ويمكن تحليل الميزة النسبية لأفريقيا، فيما يتعلق بالاندماج في سلاسل التوريد العالمية، من خلال عوامل متأصلة في سلسلة التوريد، أي الشراء والإنتاج والتوزيع، مع العامل الثالث الذي يشمل طلب المستهلكين.

الشراء

بتكيّف الاقتصاد العالمي مع تغيّر المناخ، سوف تتطلب عمليات الإنتاج الديناميكية مدخلات بديلة، ومن المتوقع أن تزدهر التكنولوجيات المنخفضة الكربون. وبالتالي، سيكون هناك ارتفاع في الطلب على معادن محددة ذات فائدة في الانتقال المنخفض الكربون والتنقل الأخضر، على سبيل المثال، الألومنيوم والكوبالت والنحاس والليثيوم والمنغنيز. ونظراً لوفرة هذه المعادن، وخاصة المعادن الرئيسية اللازمة للتحول المنخفض الكربون، يمكن للقارة أن تعيد تموضع نفسها كمورد للمواد الخام لسلاسل التوريد العالمية. وفي الواقع، 48,1 في المائة من احتياطيات الكوبالت العالمية و47.6 في المائة من احتياطيات المنغنيز العالمية موجودة في أفريقيا. كما يتم إنتاج المعادن والفلزات الأخرى

معنى تنويع سلسلة التوريد

عند تحليل سلاسل التوريد وإمكانية اندماج الاقتصادات الأفريقية في سلاسل التوريد، يميز التقرير بوضوح بين سلاسل التوريد وسلاسل القيمة. وفيما يخص هدف التقرير، يتم تعريف استخدام مصطلح سلاسل التوريد على النحو التالي: النظام والموارد اللازمة لنقل سلعة أو خدمة من مورّد إلى عميل. وبالمقارنة، يبني مفهوم سلسلة القيمة على هذا للنظر في الطريقة التي تضاف بها القيمة على طول السلسلة، سواء إلى السلعة أو الخدمة والجهات الفاعلة المعنية. ويحدّد التقرير كذلك الخطوات الأساسية التالية لسلسلة التوريد؛ وهي تطوير المنتجات، وتوريد المشتريات، والتصنيع، واللوجستيات، والتوزيع، وخدمة العملاء.

وبالتالي، يأخذ تنويع سلسلة التوريد في الاعتبار عاملين رئيسيين، هما تنويع قاعدة الموردّين المباشرين وتنويع قاعدة العملاء. ويعد تنويع سلسلة التوريد أمراً ضرورياً لتعزيز قدرة سلسلة التوريد على الصمود. ولذلك، هناك فرص وفيرة لأفريقيا للاستفادة من تنويع سلسلة التوريد، من خلال الاندماج في كل من قواعد الموردّين والعملاء. وتعدّ الفوائد المحتملة لمنطقة التجارة الحرّة القارية الأفريقية، من خلال زيادة التجارة التي تيسرها إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، مؤهلة لتقديم ميزة لتنويع سلسلة التوريد في أفريقيا.

مع ذلك، لكي تستفيد الاقتصادات الأفريقية من تنويع سلسلة التوريد، من الهامّ معالجة مواطن الضعف الحالية في سلسلة التوريد بفعّالية. فعلى سبيل المثال، سيكون من الضروري تنفيذ سياسات للتخفيف من ضعف البنى التحتية (النقل والمستودعات والمرافق الأخرى)، والطابع غير النظامي، وضعف المؤسسات واللوائح، وتجزؤ الأسواق، ومحدودية مصادر رأس المال، وانخفاض مستويات التكنولوجيا، والمخاطر السياسية.

المصدر: UNCTAD

الهامّة للانتقال المنخفض الكربون في أفريقيا: الكروم والليثيوم والجرافيت الطبيعي والنيكل والنيوبيوم والمعادن الأرضية النادرة والفضة والتيلوريوم والتيتانيوم.

بالإضافة إلى ذلك، لا تحتاج البلدان الأفريقية إلى توفير المواد الخام اللازمة للتحوّل المنخفض الكربون فحسب. إذ يمكنها أيضاً تعزيز سلاسل القيمة من خلال ضمان تحويل المواد الخام إلى منتجات وسيطة داخل القارة. فمثلاً، في عام 2022، كان لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر إنتاج للنحاس في أفريقيا بقيمة 1,8 مليون طن. ولكن بعيداً عن الاستكشاف والاستخراج، تعد الدولة وجهة محتملة لتكرير المنتجات المعدنية، مما يقلل من تكاليف نقل المستخلصات الأولية الضخمة المنخفضة القيمة.

الإنتاج

تشكل تكلفة الإنتاج عاملاً هاماً في مناقشة إدماج أفريقيا في سلاسل التوريد، وإمكانية قيام الشركات بنقل عمليات الإنتاج بأكملها إلى المنطقة. فعلى سبيل المثال، بما أن المسافة تؤدي دوراً هاماً في التكاليف من خلال النقل والبنية التحتية الأخرى للتوزيع، يجب أن تعوض تكلفة الإنتاج بشكل أساسي عن المسافة، والعكس صحيح. وبالتالي، يقدم مسح مدخلات عوامل الإنتاج الحالية صورة واضحة عن موقع البلدان الأفريقية، وما هي الثغرات الموجودة، وما يجب القيام به لسدّ تلك الفجوات.

ويحلل التقرير عوامل الإنتاج (رأس المال واليد العاملة ورأس المال البشري والإنتاجية الكلّية لعوامل الإنتاج)، ويخلص إلى أن رأس المال كان محركاً رئيسياً لنمو الناتج منذ عام 2003. ويأتي بعد ذلك العمل، يليه رأس المال البشري، الذي لم تتغيّر مساهمته إلى حد كبير. وعلى النقيض من ذلك، كانت مساهمة إنتاجية العوامل الإجمالية في نمو الناتج خلال تلك الفترة ضعيفة، وتراجعت في بعض الحالات، مما يشير إلى وجود فجوة في الإنتاجية واستخدام التكنولوجيا. ونتيجة لذلك، وفي حين أن اليد العاملة وفيرة، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تنفذ سياسات تكفل زيادة المهارات والقدرة على الابتكار واستخدام التكنولوجيا في عملية الإنتاج، وكذلك في نظام سلسلة التوريد ككل، الذي يمكن أن يكون له أيضاً تأثير إيجابي على الأجور والدخل. بالإضافة إلى ذلك، يبيّن تحليل للإنتاجية، أُجري في التقرير، أن إعادة تخصيص الموارد بين القطاعات وداخلها لم تكن دائما فعّالة بالنسبة للبلدان الأفريقية في العينة. وبالتالي، ينبغي تنفيذ السياسات التي تشجع على التخصيص الفعّال لمدخلات عوامل الإنتاج.

التوزيع

داخل سلسلة التوريد، ربما يكون التوزيع هو العنصر الأكثر إنتاجية، وبالتالي، الأكثر دينامية. والجانب اللوجستي للتوزيع هو أيضاً جزء هام من المشتريات والإنتاج. ففي عام 2018، على سبيل المثال، كان أداء البلدان الأفريقية أقل بكثير (2,46) من المتوسط العالمي (2,87)، بحسب قياس مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي على مقياس من واحد إلى خمسة، حيث واحد هو الأدنى، وخمسة هو الأعلى. ومع ذلك، وبالمقارنة مع الأداء السابق، كان التحسن طفيفاً. وبالإضافة إلى ذلك، كانت أفضل الفئات أداء هي حسن التوقيت، والتعقّب، وكلاهما مؤشر على زيادة الاستثمار في البنى التحتية غير المادية، مثل الإنترنت والهواتف المحمولة. وفي حين يتسم الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأهمية، فمن الضروري أن تحافظ البلدان الأفريقية على استثماراتها في البنية التحتية المادية التي تقلل من تكلفة اللوجستيات في سلسلة التوريد. وتميل البنية التحتية المادية، مثل الموانئ والطرق والسكك الحديدية، إلى التخلّف. فمثلاً، كثيراً ما يتم الاستثمار في الموانئ الأفريقية على أساس الاحتياجات، مما يؤدي إلى انعدام الكفاءة التشغيلية فيها. ويوجد أقل من 70 ميناء عاملاً، وأغلبها سيء التجهيز وغير اقتصادي، مع تأخيرات أعلى مرتين أو ثلاث مرات من المتوسط العالمي. ولذلك يُنصح أن تشجع البلدان الأفريقية الاستثمارات في البنى التحتية المادية، بما في ذلك من القطاع الخاص، لتحسين الكفاءة والقدرة التي تكفل اكتساب المزيد من القيمة من خلال التجارة والمشاركة في سلاسل التوريد في أفريقيا.

السياسات التجارية والحوافز

تشارك البلدان الأفريقية في اتفاقات تجارية مختلفة تهدف إلى تعزيز التجارة وتحسين الإنتاجية والتنويع. وتمتلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية القدرة على تحقيق هذه الأهداف وتعزيز التكامل القاري والإقليمي، وتحفيز التجارة بين البلدان الأفريقية، ومواءمة عدم تجانس قواعد التجارة عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبموجب اتفاقيات التجارة الإقليمية. وبالإضافة إلى الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، انضمت البلدان الأفريقية إلى اتفاقات التجارة التفضيلية مع مناطق أو بلدان أخرى. ويمثّل قانون تشجيع النمو والفرص في أفريقيا، الذي وضعته الولايات المتحدة، إحدى هذه الاتفاقيات، ومن الممكن أن يولد مكسباً ديناميكياً معقداً من خلال تيسير الفرص لعوامل الإنتاج الجديدة، بما في ذلك رأس المال. كما يمكن للمخططات التفضيلية الأخرى وشراكات التعاون الاقتصادي في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي تسهم في نمو الصناعة

المحلّية وتحسين التجارة بين البلدان الأفريقية، أن تعزز سلاسل التوريد العالمية. ومن بين مبادرات التعاون هذه الحزامُ الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، والمعروفة أيضاً باسم مبادرة الحزام والطريق، والتي تسهّل الوصول إلى التمويل لمشاريع تطوير البنية التحتية العامة والإقليمية في أفريقيا وتساهم في تحسين المهارات والابتكار والتكنولوجيا من خلال برامج التدريب ونقل التكنولوجيا المتنوعة.

فرص تخضير سلاسل التوريد

ضمن عمليات الإنتاج والتوزيع، توفّر أفريقيا العديد من الفرص لتخضير سلاسل التوريد وتقليص البصمة الكربونية للشركات. فعلى سبيل المثال، تفتح إمكانات الهيدروجين الأخضر في أفريقيا فرصاً لإزالة الكربون من سلاسل التوريد، والتي أصبحت مطلباً للشركات للحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة. ويمكن تحسين انبعاثات الشركة بشكل كبير عن طريق اختيار مورّدي مواد منخفضة الكربون أو نقل صناعاتها كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل الصلب والصناعات الكيميائية، إلى بلدان منخفضة التكلفة للحصول على طاقة هيدروجين متجددة وخضراء. وتشمل المزايا الأخرى لتوسيع سلسلة التوريد في أفريقيا فرص الاستفادة من إمكانات الطاقة المتجددة، والتي يمكن أن تخفّض تكاليف الإنتاج وتقلل الاعتماد على الطاقة القائمة على الوقود. وباعتبار أفريقيا أحد أكبر مصادر الطاقة الشمسية غير المستغلة في العالم، يمكنها، على سبيل المثال، أن تقدّم مزايا في سلسلة إمدادات الطاقة الشمسية، التي يمكن أن تعزز تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة في القارة وتيسر اندماج الاقتصادات الأفريقية في سلاسل التوريد العالمية.

سلاسل التوريد والصناعات كثيفة التكنولوجيا المتقدّمة: إعادة ضبط الأسواق والشركات الأفريقية من حيث التنقل والنطاق

في حين تعرضت سلاسل التوريد لضغوط كبيرة بسبب الأزمات المذكورة أعلاه، فهناك بعض الصناعات أكثر عرضة للصدمات العالمية من غيرها، وبالتالي هي ذات صلة متزايدة بالتنويع الجغرافي.

ويركز هذا القسم على دمج أفريقيا في سلاسل التوريد كثيفة التكنولوجيا المتوسطة والمتقدّمة من خلال الاستفادة من ثرواتها الطبيعية، حيث من المرجح أن يمهّد تكامل سلسلة التوريد العالمية هذا الطريق للتصنيع والتنمية المستدامة في المنطقة. ويكون التركيز على صناعات السيارات والإلكترونيات وتكنولوجيا الطاقة المتجددة والأجهزة الطبية وسلاسل التوريد، حيث يمكن أن تكون هذه القطاعات عرضة للصدمات العالمية (مثل جائحة كوفيد–19 والنزاعات التجارية والأحداث الجيوفيزيائية) والتي تتطلب بصمات جغرافية أكثر تنوعاً لضمان الوصول دون انقطاع إلى الموردين والمشترين. يمكن لأفريقيا أن توفر مثل هذا الوصول البديل إلى المدخلات والمكونات لسلاسل التوريد كثيفة التكنولوجيا هذه.

صناعة السيارات

تُعتبر صناعة السيارات عرضة بشكل خاص لاضطرابات سلسلة التوريد، كما شوهد خلال أزمة كوفيد–19. وفي حين أن تسجيل المركبات الجديدة لا يزال منخفضاً، حيث تستأثر المركبات المستعملة بأكثر من 80 في المائة من مجموع عمليات التسجيل، لدى أفريقيا القدرة على زيادة الطلب على المركبات بنحو عشرة أضعاف بحلول عام 2030. ومع ذلك، لا يزال إنتاج السيارات الجديدة منخفضاً، حيث يبلغ حوالي 1,2 في المائة من الإجمالي العالمي. وتهيمن جنوب أفريقيا والمغرب والجزائر ومصر على إنتاج السيارات بهذا الترتيب، في حين لدى البلدان الأفريقية الأخرى مصانع تجميع صغيرة نسبياً ذات قيمة مضافة ضعيفة جدا. (إثيوبيا وأنغولا وغانا وكينيا وليسوتو وموزامبيق وناميبيا). ففي المغرب، كانت زيادة إنتاج السيارات مدفوعة بالاستثمار في البنية التحتية، والقرب من السوق الأوروبية، والسياسات الموجهة نحو تعزيز قطاع تصنيع السيارات.

ويبين نهج رسم خرائط سلسلة التوريد أنه في حين لا تزال البلدان الأفريقية تعتمد إلى حد كبير على استيراد قطع غيار السيارات ومكوناتها من خارج القارة، هناك مجال لمزيد من التكامل الإقليمي لسلسلة التوريد. وبالأخص، يوفر تصنيع الأجزاء والمكونات غير المحددة (ما يسمى المستوى 2) خيارات الإنتاج الأكثر جدوى لمعظم البلدان الأفريقية. فهي أقل اعتماداً على كثافة التكنولوجيا والمعرفة من مورّدي المستوى 1 (وحدات التصنيع والتوريد والأنظمة الجاهزة لتجميع المركبات)، وغالباً ما تمثل مرحلة التجهيز التالية التي تتطلب معادن وفيرة كمدخلات تتطلبها مجموعة من قطاعات التصنيع. وبالتالي هي مكونات أساسية لتحقيق تنويع سلسلة التوريد. ويشير تحديد فرص تنويع الصادرات الممكنة التي يمكن أن تسد الفجوات الأخيرة في سلسلة التوريد الإقليمية إلى أن البلدان التي لديها قدرات يمكنها أن تأخذ على عاتقها إنتاج قطع غيار ومكونات أكبر وأكثر تعقيداً للسيارات. وبالإضافة

إلى ذلك، يمكن للإنتاج العنقودي في المناطق الاقتصادية الخاصة أن يعزز وفورات الحجم ويستفيد من البنى التحتية والتمويل المشتركيْن.

الهواتف المحمولة

يمكن لصناعة الإلكترونيات، وخاصة سلسلة توريد الهاتف المحمول، أن تجذب اهتمام العديد من المستثمرين والشركات المحتملة التي تسعى إلى تنويع سلاسل التوريد الخاصة بها، واستكشاف أفريقيا كوجهة جديدة أو بديلة. ويمكن الحصول على معظم المعادن والفلزات التي تدخل في إنتاج الهواتف الذكية من البلدان الأفريقية. وعلى سبيل المثال، تمتلك القارة احتياطيات كبيرة من الكوبالت والنحاس والجرافيت والليثيوم والمنغنيز والنيكل، والتي تستخدم في إنتاج بطاريات الهاتف ولوحات الدوائر الكهربائية والعناصر الأخرى. كما تتيح وفرة هذه الموارد فرصة هائلة لتعزيز سلاسل التوريد الإقليمية في إنتاج الهواتف المحمولة من إنتاج السلائف. ويمكن أن يساهم إنتاج سلائف الكاثود (أكاسيد النيكل والمنغنيز والكوبالت)، وهو مكون رئيسي في تصنيع مكونات البطاريات، في التقاط قيمة أعلى في صناعة البطاريات والاندماج في سلسلة توريد الإلكترونيات والهواتف المحمولة. وتشير التقديرات إلى أن كلفة بناء منشأة للسلائف تبلغ طاقتها 10000 طن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، قد تصل إلى 39 مليون دولار، وهو أقل بثلاث مرات مما سيكلفه مصنع مماثل في بلد لا يملك الموارد الطبيعية المطلوبة أو قريب من البلدان حيث يمكن الحصول على تلك المعادن. وبالإضافة إلى احتياطياتها الكبيرة من الكوبالت، التي تمثل نحو 70 في المائة من الإمدادات العالمية، يمكن لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تنشئ مصنعاً للسلائف عن طريق شراء النيكل من مدغشقر وشحنه عبر موزامبيق أو جمهورية تنزانيا المتحدة أو شراء منغنيز إضافي من البلد المجاور، غابون.

وسيتسنى تيسير فرص الشراء والإنتاج الإقليمية هذه في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتعزيزها بزيادة الاستثمار في البنية التحتية. وقد نشأت عدة شركات أفريقية، مثل مجموعة مارا في رواندا، وأونيكس Onyx في جنوب أفريقيا، وVMK في جمهورية الكونغو، في سوق تطوير السلائف، بالإضافة إلى ترانسيون، الشركة الصينية الرائدة في تصنيع الهواتف المحمولة في أفريقيا. ويمكن أن يؤدي تطوير قدرات سلسلة توريد الهواتف المحمولة في أفريقيا إلى إطلاق المزيد من الإمكانات في سلسلة توريد الإلكترونيات وفتح فرص سوقية نحو إنتاج الأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والخوادم عالية الأداء وحلول تخزين البيانات. وهذه هي السلع والخدمات الرئيسية التي

يتوقع أن يزداد الطلب عليها من جانب السوق الاستهلاكية المتنامية في أفريقيا، بما في ذلك التجارة الإلكترونية وغيرها من الخدمات القائمة على التكنولوجيا.

الألواح الشمسية

يعد تجميع وحدات الألواح الشمسية مجالاً مُربحاً للاستثمار، نظراً للنمو المرتفع لقطاع الطاقة المتجددة في القارة. فبين عامي 2000 و2020، ارتفع مستوى الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة في أفريقيا بمعدل سنوي متوسط قدره 96 في المائة، بسبب إمكانات الطاقة الشمسية الهائلة في المنطقة. ومع ذلك، لا تزال القارة تعاني من فجوات استثمارية كبيرة، حيث تتلقى حوالي 2 في المائة من الاستثمارات العالمية في الطاقة المتجددة. ولا يزال إنتاج الألواح الكهروضوئية الشمسية محدوداً، مع وجود بعض الفرص في جنوب أفريقيا ومصر والمغرب. وعلى الرغم من النمو السريع لأنظمة الطاقة الشمسية المنزلية، تعدّ الأنظمة في أفريقيا صغيرة مقارنة بنظيراتها في البلدان المتقدّمة، وتتطلب بطاريات وأجهزة تحكّم في الشحن لضمان إنتاج مستقر. ويوفّر تجميع الحقل الشمسي، الذي يجب إجراؤه في الموقع، إمكانات تصنيع محلية كبيرة. نظراً لاستخدام الصناعات الأخرى للعديد من مدخلات المكونات، مثل المفاصل الكروية والمحامل والكابلات، فإن هذه الأجزاء توفر فرصاً للشركات القائمة بالأصل لتحقيق التنويع الجانبي للعملاء. وقد لا تستطيع جميع البلدان في أفريقيا إنتاج الألواح الشمسية لأسواقها، لكن توليد فرص العمل الإضافية من خلال تطوير المشاريع والخدمات الاستشارية وخدمات التركيب والإصلاح يمكن أن يكون كبيراً ويجب أن يجذب اهتماماً أكبر في جميع أنحاء أفريقيا. ويدرك رواد الأعمال المحليون تماماً الاحتياجات المحلية المحددة، بما في ذلك اللغة والثقافة، اللتان تعتبران ضروريتان لتنفيذ مشاريع استثمارية واسعة النطاق في مجال الطاقة المتجددة.

المنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية

تركز صناعة المستحضرات الصيدلانية في أفريقيا في الأدوية الجنيسة التي تتميز بعمليات إنتاج بسيطة، وإنتاج محدود للمواد الوسيطة ومكونات المنتجات النشطة، وقلة البحث والتطوير في المراحل الأولى. وقد ارتفع العجز التجاري في المنتجات الصيدلانية من – 2.3 مليار دولار في عام 2000 إلى – 12.5 مليار دولار في عام 2020. بالإضافة إلى الإنتاج المحلي المحدود والاعتماد على واردات الأدوية، يشكّل كذلك الوصول المحدود إلى معدات التشخيص في أفريقيا، وخاصة في المناطق الريفية، عقبة رئيسية أمام الصحة العامة. ومن المشجِّع أن أفريقيا بصدد إحراز تقدم ملحوظ

في توفير الرعاية الصحية والتشخيص لسكان المناطق الريفية من خلال تنفيذ التكنولوجيات والحلول المبتكرة. ومع ذلك، وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، سجلت البلدان الأفريقية عجزاً تجارياً قدره 2,6 مليار دولار في قطاع الأجهزة الطبية بين عامي 2018 و2020.

وبصرف النظر عن التعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات للوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا من أجل صنع المنتجات والأجهزة الطبية وتوريدها، سيكون من المهم تعزيز المصادر المحلية وتصنيع المواد الخام. فعلى سبيل المثال، يوجد في مصر مبادرات بحثية محلية كبرى جارية لإنتاج أهم المكونات الصيدلانية الفعّالة.

إضفاء الطابع المحلّي على معدات التعدين وتوريد مدخلات الصناعة

على الرغم من الثروة المعدنية الهائلة في المنطقة والاستثمارات الأجنبية البارزة التي اجتذبها القطاع على مر السنين، لم تتمكن العديد من البلدان الغنية بالموارد في أفريقيا من ترجمة ثروتها من الموارد إلى تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة. وقد ينطوي دعم الموردين الأفارقة لصناعة التعدين على أكبر قدر من الإمكانات من بين جميع الفوائد التي يمكن أن تجنيها البلدان من التعدين. ويمكن أن يتراوح ذلك من المنتجات، مثل الشاحنات الصغيرة والإطارات والحفارات وأحزمة النقل وقطع غيار محددة، إلى الخدمات، مثل خدمات الإطعام والمسح وإدارة الموارد البشرية. غير أن الموردين الأجانب في زامبيا يهيمنون على السوق المحلية لتوريد السلع والخدمات عبر مواقع التعدين، ويرجع ذلك أساساً إلى قيود مختلفة، مثل عدم الحصول على رأس المال الطويل الأجل، وتقييد الوصول إلى تكنولوجيات الإنتاج، وارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج، والافتقار إلى رقابة كاملة على جودة الإنتاج. وعلاوة على ذلك، إن عدم وجود أحكام تشريعية لا يشجع الإنتاج والتوريد المحليين. ومن المهم للبلدان الأفريقية الغنية بالمعادن أن تضع سياسات شراء محلية سليمة تستند إلى معايير واضحة فيما يتعلق بالمصادر المحلية والمسؤولية المحلية. وعلاوة على ذلك، ولمعالجة التحوّل الهيكلي في البلدان المعتمدة على الموارد وتحسين الاستحقاقات الاجتماعية في قطاع التعدين، هناك حاجة إلى هيكلية حوكمة عالمية جديدة. ومن الأمثلة على ذلك ترخيص التنمية المستدامة، وهو إطار حوكمة شامل متعدد المستويات ومتعدد أصحاب المصلحة يهدف إلى تعزيز مساهمة قطاع التعدين في التنمية المستدامة.

تحسين فرص سلسلة التوريد في أفريقيا من خلال العوامل التمكينية والحوافز

أكدت الأزمات الاقتصادية العالمية على الحاجة إلى تنويع الموردين والسلع والخدمات لبناء القدرة على الصمود وتخفيف المخاطر بشكل أفضل، مثل نقص المدخلات وارتفاع أسعار المنتجات. ويرتبط التنويع وتعزيز قدرة سلاسل التوريد على الصمود أيضا بالرقمنة واعتماد التكنولوجيات الرقمية من خلال سلسلة التوريد. وفي المنتجات المعقدة وعالية القيمة وسلاسل التوريد ذات المهل الزمنية الأقصر، مثل الأجهزة الطبية والمعدات الكهربائية، يعد استخدام التقنيات الرقمية – الأتمتة المتقدمة والتعلّم الآلي والذكاء الاصطناعي وتقنيات الكتل المتسلسلة، على سبيل المثال لا الحصر – ضرورة للإنتاج والتوزيع والخدمات اللوجستية وكفاءة الشراء.

فمثلاً، تتيح المنصات الرقمية والخدمات القائمة على التكنولوجيا تكاملا أفضل وتنسيقاً سلساً بين مختلف القطاعات والعمليات وعبر الأسواق البعيدة، مما يسهل تنويع سلسلة التوريد. وتشمل الخدمات الأخرى القائمة على التكنولوجيا التي يمكن أن تعزز قدرة سلسلة التوريد على الصمود واستدامتها ربطَ سلسلة التوريد؛ والخدمات اللوجستية؛ ورَقْمَنة سلسلة التوريد؛ والتبادل الإلكتروني للبيانات؛ وبرمجيات تتبع سلسلة التوريد؛ والخدمات الذكية.

وتتسم سلاسل التوريد بالتعقيد، وتغطي عدة بلدان مترابطة. فهي تخدم العديد من منصات التجارة الإلكترونية والعملاء بطلبهم المرتفع وتشمل نطاقات واسعة من العلاقات والتعاون. ويمكن أن يؤدي هذا التعقيد إلى سباق نحو القاع بالنسبة للعديد من الشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وفي أفريقيا، تعمل العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة خارج شبكة سلسلة التوريد العالمية بسبب الاستخدام المحدود للتكنولوجيات الرقمية. ونادراً ما تستخدم معظم الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم التكنولوجيا بسبب نقص المهارات، والطابع غير النظامي، وقضايا تتعلق بالبنية التحتية وفجوات التمويل. وتكاد تكون الخدمات الرئيسية الداعمة للتكنولوجيا معدومة في معظم البلدان الأفريقية. ويشكل الافتقار إلى الاستثمار في التكنولوجيا وانخفاض مستوى رأس المال البشري عقبتين رئيسيتين أمام الاستفادة من هذه الإمكانات.

ومع ذلك، يمكن للشركات الأفريقية أن تؤدي دوراً أبرز في تنويع سلسلة التوريد من خلال الاندماج رأسيا أو أفقيا في السلسلة. فعلى سبيل المثال، من خلال الدخول في تعاون بين شركة وشركة أو تعاون بين شركة وعميل، يمكن للشركات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتكامل من خلال عمليات الدمج والاستحواذ أن تنشئ أعمالاً تكميلية وتتوسع في الأنشطة الأولية أو النهائية. ويمكن لهذا أن يمكّن الشركات المندمجة من تبسيط عملياتها وسلاسل التوريد الخاصة بها من طريق الاستحواذ على موردين أو مصنعين أو موزعين أو مواقع نبيع بالتجزئة أو تأسيس هذه الكيانات، بدلاً من الاستعانة بمصادر خارجية أو استيراد المدخلات أو مكونات سلسلة التوريد الأخرى. ويمكن لمورّد عالمي أيضاً الاندماج مع شركة أفريقية لتوسيع عملياته في أفريقيا بقيمة مماثلة، أو على مستوى سلسلة التوريد وداخل نفس الصناعة، وبالتالي سيمكن الشركات المندمجة من التوسع في أسواق جديدة وتنويع عروض منتجاتها. ويمكن تيسير هذين النوعين من الاندماج بشكل أفضل باستخدام خدمات التكنولوجيا في جميع المراحل، سواء أكانت متعلّقة بالمعاملات أو التشغيل.

وينبغي للبلدان في أفريقيا أن تيسّر اعتماد هذه التكنولوجيات الرقمية المبتكرة واستخدامها، والتي يمكن أن تحسّن ممارسات سلسلة التوريد. وقد لجأت بعض البلدان أساساً إلى هذا النهج. هذا هو الحال في كينيا، مثلاً، التي لديها واحد من أعلى المعدلات في مجال اعتماد المهارات الرقمية في أفريقيا. وتشمل بعض التقنيات الناشئة التي يتم نشرها بشكل متزايد في ذلك البلد والتي يمكن الاستفادة منها لتعزيز صناعات وسلاسل توريد محددة (على سبيل المثال، الابتكار وتصميم المنتجات والتصنيع والخدمات اللوجستية وإدارة سلسلة التوريد) الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتقنيات الحوسبة السحابية، مثل تقنية الكتل المتسلسلة. واستفادت هذه البيئة المتنامية الموجهة نحو التكنولوجيا، والمعروفة أيضًا باسم Silicon Savannah، من السياسات السليمة، والبيئة التنظيمية التمكينية والبرامج الحكومية الأخرى التي تعطي الأولوية لرفع مستوى المهارات واعتماد التكنولوجيا الرقمية.

وتعمل التكنولوجيات المتقدمة أيضاً بمثابة أدوات ومنصات قيمة يمكن أن تلبي الاحتياجات التمويلية للشركات في أفريقيا والموردين المحتملين، أو مقدمي الخدمات في سلاسل التوريد. مثلاً، يمكن للبنوك ومقدمي الائتمان الآخرين أيضاً استخدام تقنية الكتل المتسلسلة لتحسين تمويل سلسلة التوريد، حيث ستمكّنهم التكنولوجيا من اتخاذ قرارات إقراض أفضل بطريقة سريعة وفعّالة من حيث التكلفة من خلال الوصول إلى المعاملات في الوقت الفعلي، والتي يمكن التحقق منها بين المورّد والمشتري دون الحاجة إلى إجراء عمليات تدقيق مادية أو دفع ثمن المراجعات المالية. ولتيسير الاستثمارات والتمويل المتصلين بسلسلة التوريد أهمية خاصة لإطلاق العنان لإمكانات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

ومشاركتها في سلاسل التوريد الكثيفة التكنولوجيا. ويمكن أن توفر حلول التمويل، مثل تمويل سلسلة التوريد، فرصاً لدمج هذه الشركات في سلاسل التوريد.

ويركز تمويل سلسلة التوريد على تسهيل الوصول إلى رأس المال المتداول، وسد الفجوة الزمنية للدفع بين المشترين والبائعين لإدارة الاحتياجات النقدية الناشئة عن العمليات اليومية بكفاءة، وتقليل الضغط على الميزانية العمومية. ولا توجد معايير متّفق عليها دولياً لتمويل سلسلة التوريد في المجالات التالية: جزء إدارة سلسلة التوريد المالية الذي يتم دمجه في أنشطة سلسلة التوريد المادية؛ وأدوات التمويل لإدارة رأس المال المتداول والسيولة في سلسلة التوريد وتمويل الحسابات المستحقة الدفع أو التخصيم العكسي.

وبشكل عام، يواجه تمويل سلسلة التوريد في أفريقيا العديد من الحواجز، مثل لوائح "اعرف عميلك" أو مكافحة غسيل الأموال وأداء المشتري، والتي تتعلق بمخاطر التخلّف عن سداد تمويل سلسلة التوريد والربحية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعيّن على الشركات في أفريقيا أن تتغلّب على الحواجز التي تعترض التمويل المصرفي التقليدي ورأس المال. وكثيراً ما يكون تصور الجهات الفاعلة المالية العالمية الرئيسية للمخاطر المتصلة بالاستثمار في البلدان الأفريقية مبالغاً فيه، مما يعوق التدفقات المالية المتوقعة والضرورية إلى القارة ويغذي مخاطر عملاتها. وتعاني بعض البلدان في أفريقيا من قيود بسبب انخفاض التصنيفات القطرية للمخاطر أو انعدامها حتى، وضعف النظم المصرفية، والتحديات التنظيمية، ونقص المعلومات الائتمانية.

ويمكن أن يؤدي توسيع نطاق الحلول المبتكرة لتمويل سلسلة التوريد إلى تحسين كبير في وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل، والقدرة التنافسية في سلسلة توريد متكاملة بشكل جيد والتي يمكن أن تزيد من فرص العمل والدخل ونوعية الحياة والنمو الاقتصادي في أفريقيا. ومع ذلك، فمستوى المشاركة في تمويل سلسلة التوريد منخفض. ففي عام 2022، ساهمت أفريقيا بنسبة 1,9 في المائة فقط من حجم تمويل سلسلة التوريد العالمية (2,2 تريليون دولار) ولا تزال أكثر أسواق تمويل سلسلة التوريد تخلفاً عبر المناطق الرئيسية. ومع ذلك، يتسارع نموها بنحو 40 في المائة بين عامي 2021 و2022. ولا يزال توافر تمويل سلسلة التوريد أقل بكثير مما هو مطلوب في جميع أنحاء القارة. ويجب على البلدان الأفريقية ضمان حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على تمويل سلسلة التوريد عن طريق إزالة بعض الحواجز، التي تشمل الافتقار إلى البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الممكّنة للتكنولوجيا؛ والنقص في الأطر القانونية والتنظيمية؛ وتصورات الشركات المحلية للمخاطر العالية، بسبب عدم كفاية المعرفة والتعليم؛ وتجزؤ السوق؛ والتحدي الذي تمثله معايير الاستدامة التي

تطبقها البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى. وعلاوة على ذلك، تواجه رائدات الأعمال في أفريقيا عقبات إضافية تحول دون حصولهن على التمويل في الوقت المناسب، مقارنة بنظرائهن من الرجال.

الخيارات المتاحة في مضمار السياسة العامة لتعزيز تنويع سلسلة التوريد العالمية

يمكن أن تزيد مخاطر تركيز سلاسل التصنيع والإمـداد في عدد قليل من الأسـواق، أو الحصول على السلع الوسيطة الخاصة بقطاع معين وتوريدها من مواقع قليلة، من التعرض للصدمات والاضطرابات في شبكات الإنتاج وسلاسل التوريد. ومن خلال التنويع أو نقل الأنشطة إلى أفريقيا، يمكن للشركات المشارِكة في سلسلة التوريد الحصول على بعض المدخلات (المواد الخام والسلع الوسيطة) من القارة، مع تقليل تكاليف النقل والخدمات اللوجستية وتقليل مخاطر تأخّر تسليم الموزّدين والتحديات الأخرى.

وتوفر البلدان الأفريقية العديد من المزايا التي يمكن أن تسهم في تنويع سلاسل التوريد العالمية للصناعات متقدّمة المعرفة وكثيفة التكنولوجيا أو دفع هذا التنويع. ومع ذلك، لجذب سلاسل التوريد، ستحتاج البلدان الأفريقية إلى اعتماد سياسات معينة تعزز وتكفل بيئة جذابة للشركات لنقل أنشطتها إليها.

ويقدم التقرير قائمة بخيارات السياسات الشاملة التي، في حال نُفذت، يمكن أن توفر حوافز لسلاسل التوريد للانتقال إلى البلدان الأفريقية. وفيما يلي مجموعة مختارة من بعض خيارات السياسات الواردة في التقرير.

صناعة السيارات

هناك حاجة إلى استراتيجية أكثر تنسيقاً للسيارات، وخطة إقليمية لتطوير السيارات لتجنب ازدواجية الجهود. ولتسهيل مبيعات المركبات القارية وتعزيز الإمداد المحلي لقطع الغيار والمكونات وسلع وخدمات ما بعد البيع، من الضروري وجود معايير منسقة وشفافة. ويمكن أن توفر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية منصة لإنشاء روابط بين شركات صناعة السيارات (على سبيل المثال، مصنّعي

المعدات الأصلية) ومورّدي السيارات والموردين المحليين للوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا اللازمتين لتلبية المتطلبات الخاصة بالسيارات.

الإلكترونيات: سلسلة توريد الهواتف المحمولة

يُعد إنفاذ قوانين العمل اللائق أمر بالغ الأهمية في صناعة التجميع التي توظف عدداً أكبر من النساء مقارنة بالرجال – غالباً ما تتعرّض النساء أكثر للاستغلال والمخاطر الصحية. ومن الضروري الاستثمار في تنمية المهارات والتدريب الفني لخلق قوة عاملة ماهرة لصناعة الهواتف المحمولة. وعلى البلدان التي لديها فعلاً بعض الأنشطة لتجميع الهواتف المحمولة أن تطوّر مرافق بحثية للاستثمار في تكنولوجيا البطاريات من الجيل التالي.

تكنولوجيا الطاقة المتجددة: سلسلة توريد الألواح الشمسية

ثمة حاجة إلى تكثيف التعاون لتعزيز نقل المعرفة والتكنولوجيا. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل برامج إرشادية، يمكن فيها للشركات الناجحة والأكثر رسوخا أن تتبادل المعلومات والخبرات. وعلاوة على ذلك، يُعتبر التبادل النظامي وغير النظامي داخل الصناعة ضروريا لاستمرارية التعلّم.

قطاع الرعاية الصحية: سلسلة توريد المنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية

لتوسيع نطاق الطلب على الأدوية وإمكانية الحصول عليها، ينبغي زيادة تعزيز عمليات الشراء المشتركة والتمويل. ويمكن تحقيق ذلك، على سبيل المثال، من خلال منصات، مثل المنصة الأفريقية للإمدادات الطبية، وهي بوابة إلكترونية تمكّن من إيصال الإمدادات الطبية إلى حكومات أفريقيا. ويمكن العثور على مثال هام آخر في مشروع أطلقته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهو المبادرة الصيدلانية القائمة على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي تتضمن آلية مركزية للمشتريات المشتركة.

صناعة التعدين

لن تعزز متطلبات المحتوى المحلي أو برامج المورّدين الشركات المحلية بشكل كافٍ إذا لم تُعالج التحديات الأولية لهذه الشركات – نقص الكهرباء والتمويل – في نفس الوقت. ويمكن التفاوض مسبقاً مع شركات التعدين بشأن تمويل سلسلة التوريد والدعم المستهدف لهذه الشركات قبل منح التراخيص.

إضفاء الطابع المحلّي على سلاسل التوريد

سيتطلب مستقبل تحول سلسلة التوريد في أفريقيا، لا سيما في الصناعات كثيفة التكنولوجيا في قطاعات السيارات والإلكترونيات والطاقة المتجددة والأدوية، خيارات قابلة للتطبيق لإنشاء سلاسل توريد محلية ثابتة وقادرة على الصمود. ويمكن تحقيق ذلك من خلال سلاسل التوريد المحلية، وبرامج تطوير المورّدين، ووضع متطلبات شراء محلية.

فرص السوق الإقليمية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

يوفر تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية زخماً لجذب المزيد من الاهتمام نحو المزيد من قطاعات التكنولوجيا المتقدّمة التي تولّد قيمة مضافة محلية وفرص عمل. وبما أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تهدف أيضاً إلى تعزيز القدرة التنافسية الوطنية والإقليمية من خلال تسهيل الأداء الاقتصادي الإقليمي والابتكار الصناعي، فستساعد، بالتالي، على تعزيز قدرات سلسلة التوريد الإقليمية وتساهم في جهود مراكز سلسلة التوريد الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

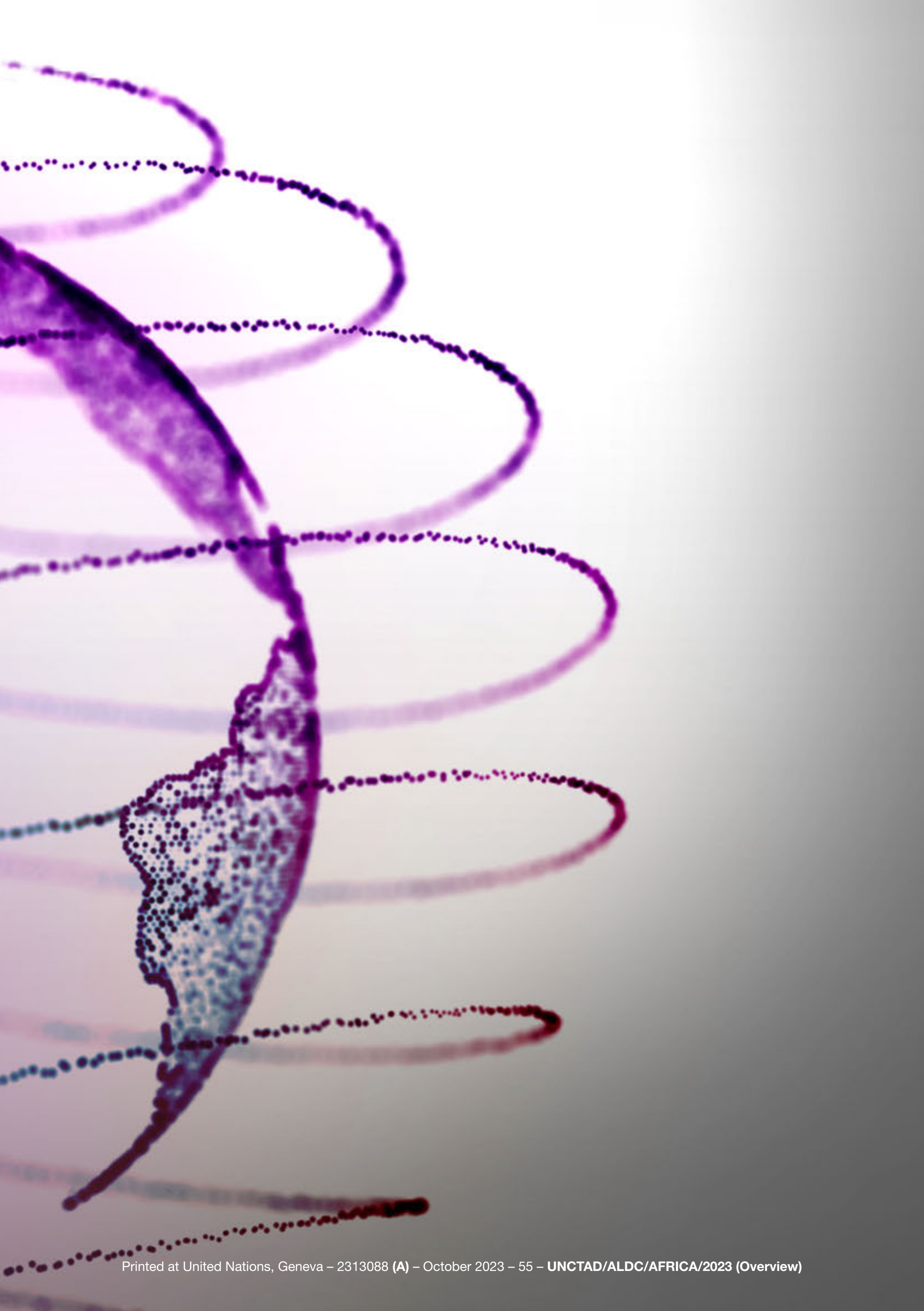
دفعٌ للتكنولوجيا والابتكار في تحويل سلسلة التوريد

يمكن أن يوفر استخدام التقنيات الجديدة والحلول الرقمية رؤية شاملة لسلسلة التوريد، والشفافية، ويسهل قدرة الشركات المشاركة في سلسلة التوريد على الاستجابة بشكل أكثر فعّالية لديناميات السوق العالمية المتغيرة. وتحديد إمكانات فرادى البلدان في سلاسل التوريد المتقدّمة تكنولوجيا، وتقييم التكنولوجيا والاستعداد الرقمي لدى الشركات الأفريقية، وتيسير نقل التكنولوجيا والهندسة العكسية والابتكار المحلي، وتطوير وزيادة استخدام الرقمنة والتكنولوجيا في عمليات سلسلة التوريد وتفاعلاتها كلها عناصر بالغة الأهمية لتحويل سلاسل التوريد في أفريقيا.

مقدمو الخدمات القائمة على التكنولوجيا وتمويل سلسلة التوريد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تكون مصادر استراتيجية ومحركات رئيسية لتنويع سلسلة التوريد العالمية وتحويل سلسلة التوريد في أفريقيا. وسيكون اعتماد الحلول والنماذج الرقمية لأداء الأعمال، والعمل في بيئة سلسلة توريد مواتية قائمة على التكنولوجيا، أو الاستفادة من الأدوات المالية الجديدة لزيادة مشاركة هذه الشركات في سلاسل التوريد، ضرورياً للشركات التي تسعى إلى توسيع أسواقها والاندماج في سلاسل التوريد العالمية. كما يمكن لهذه المؤسسات أن تعزز تعاونها مع الشركات الأكبر حجما أو الشركات المشاركة في سلسلة التوريد، عن طريق إنشاء أعمال تكميلية (التكامل الرأسي) أو أعمال مماثلة في مواقع أخرى (التكامل الأفقي). وينبغي أن تسعى الشركات الكبيرة إلى إدماج الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم رأسياً أو أفقياً لتنويع سلسلة التوريد الخاصة بها وإضفاء الطابع الإقليمي عليها. وهذا مهم بشكل خاص إذا أريد تعزيز التكامل الإقليمي من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وللاستفادة من فرص سلسلة التوريد الناشئة عن الاضطرابات العالمية والتحديات الناشئة، يمكن لحكومات البلدان الأفريقية أن تعول على ما يقدمه الأونكتاد من أعمال بحثية وتحليلية في مضمار السياسات العامة والتعاون الفني وبناء توافق الآراء. ويمكن للأونكتاد، بالاستفادة من خبرته وتجربته في تقديم المساعدة الفنية على أرض الواقع والأدوات المبتكرة لبناء القدرات، وبالتعاون مع حكومات أفريقيا وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، أن يضع برامج وأدوات تدريبية مخصصة يمكن أن تساعد قادة الصناعة الأفارقة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على فهم الفرص المتاحة لإدماج سلاسل التوريد العالمية، من خلال زيادة فرص الحصول على التكنولوجيات الجديدة، وحلول التمويل وبرامج إعادة المهارات. ويمكن للأونكتاد، من خلال توفير منتدى للحوار المفتوح والبناء لواضعي السياسات والممولين وشركاء التنمية، أن يعمل مع حكومات أفريقيا، وقادة الصناعة المحليين والعالميين، والمستثمرين المحليين والأجانب لتيسير وتبسيط وزيادة الوضوح والشفافية والتأثير في عمليات سلسلة التوريد عموماً. إذ يمكن أن يؤدي هذا التعاون إلى اعتماد سياسات ومعايير تشجع على زيادة متطلبات المحتوى المحلي، فضلاً عن تعزيز القدرات المحلية الضرورية للابتكار وإنتاج السلع والخدمات وتسليمها عبر سلاسل التوريد الإقليمية والعالمية.



Printed at United Nations, Geneva – 2313088 **(A)** – October 2023 – 55 – **UNCTAD/ALDC/AFRICA/2023 (Overview)**